من ملك الموهوب له ومن وهب هبة لذي رحم محرم منه
فلا رجوع له فيها وكذلك ما وهب لهذا الزوج للآخر
وإذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا عوضا عن هبتك
او بدلا منها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط حق
الرجوع وان عوضه اجنبي عن الموهوب له متبرعا فقبض
العوض سقط الرجوع وإذا استحق نصف الهبة رجع
بنصف العوض وان استحق نصف العوض لم يرجع في
الهبة الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع ولا يصح الرجوع
في الهبة الا بتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلف العين الموهوبة
فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشيء
واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقابض في العوضين
فان تقابضا صح العقد وكان في حكم البيع يرد بالعيب
وخيار الرؤية ويجب به الشفعة وإذا تهاترا قبض صح وتعلق به

الآخر ثم متسومة وهبة المشاع فيما لا ينقسم جائز ومرهون
شقصا مشاعا فالهبة فاسدة فان قسمه وسلمه جاز ولو وهب
دقيقا في حنطة او دهنا في سمسم فالهبة فاسدة فان طحن
وسلم لم يجز وإذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها
بالهبة وان لم يجدد لها قبضا واذا وهب الاب لابنه الصغير
هبة ملكها الابن بالعقد وان وهب لاجنبي هبة تمت
بقبض الاب واذا وهب للسلم هبة وقبضها له وليه
جاز واذا كان في حجره فقبضها له جاز وكذلك ان كان
في حجر اجنبي تربيه فقبضه له جائز وان قبض الصبي الهبة
بنفسه جاز واذا وهب اثنان لواحد دارا جاز وان وهب
واحد لاثنين لم يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يصح وهو
لاجنبي هبة قبل الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد
زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او تخرج الهبة

Cambridge University Library

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)